

التعليم الوقفى

استثمار في التنمية



د. خميس بن عبيد العجمي
رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
رئيس مجلس أمناء مدارس كينو
الخاصة بسلطنة عمان

يقف العالم اليوم - بعد معاشته للعديد من الثورات والطفرات الرقمية والتكنولوجية، ومروره بتداعيات تغيير عميقة طالت جوانب الحياة كافة - أمام حقيقة لا مناص منها وهي أن التعليم قد غدا الأداة والركيزة الأساسية لتحقيق التنمية والنهوض المجتمعي، وهو العماد لبناء مجتمع واعٍ على الأصعدة الثقافية والقيمية والإنسانية، ووشيجة مهمة لترابط المجتمعات وتماسكها، وبوتقة لصهر الفروقات بين الأفراد وتحقيق التماسك والتعاون فيما بينهم، وصنع الشباب القادر على الإسهام في تحقيق تنمية مستدامة وتطوير شامل متكامل لمجتمعهم.

فالتعليم الجيد يعد أهم عوامل تعزيز التنمية المجتمعية والاقتصادية، والاستثمار فيه يهدف بالدرجة الأولى لتأهيل الموارد البشرية الملائمة لسوق العمل، والعمل على زيادة الإنتاجية المؤسسية للإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي.

إلا أنه من المسلم به أنه لا مهرب من وجود تحديات وعوائق تواجه المنظومات التعليمية، وهو أمر يدركه ويعيه مختصو المجالات التعليمية والتنموية، وهذه التحديات تحول دون تحقيق منظومات تعليمية نموذجية للأقطار العربية، وفي مقدمتها شح مصادر التمويل، وإن وجدت فهي ليست بالمصادر الدائمة التي يستند إليها.

ولو اختلسنا نظرة عميقة إلى الحضارة الإسلامية لوجدنا أن الأوقاف كانت ركيزة اقتصادية أساسية في كثير من الجوانب، ومنها الجانب الصحي والتعليمي الذين شهدا ازدهاراً غير مسبوق في عصر الدولة العباسية، وهذا إن دل على شيء للاستناد عليه فإنما يدل على أهمية توجهنا نحو القيام بدورنا بإثراء الوقف في المجال التعليمي؛ لمحاولة إعادة وتجديد الازدهار العلمي والمجتمعي لما يؤديه الوقف للتعليم من دور مساند نهضوي وتنموي لرأس المال البشري أو المؤسسات المجتمعية المختلفة على حد سواء.

ولتلافي عقبة قصور مصادر التمويل المستدامة للتعليم العربي، لابد من محاولة توفير موارد تمويلية مستدامة للتعليم، وتمثل مبادرة الأوقاف لصالح التعليم واحداً من الحلول النموذجية لدعم تمويل منظومات التعليم العربي؛ فالتعليم الوقفي الذي يعتمد على إنشاء أوقاف تخصص عائداتها المالية لتمويل المؤسسات والمراكز التعليمية لضمان استمرارية دعم التعليم مالياً، هو أفضل حل يستعاض به عن الاعتماد على التبرعات الدورية والمنقطعة أو الميزانيات الحكومية المضطربة.

فالتعليم الوقفي يعتبر استثماراً في التنمية كونه يعتمد على تمويل دائم يساهم في تحسين الجودة التعليمية، ويساهم في توفير فرص تعليمية متكافئة لكافة الفئات المجتمعية وخاصة الطبقات المتوسطة والأقل حظاً، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، ويقلل من الفجوات التعليمية بين الفئات المجتمعية.

كما يعد التعليم الوقفي استثماراً في التنمية الشاملة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الصحية؛ لما له من تأثيرات مباشرة وإيجابية على المجتمع وأفراده وجماعاته، إذ إنه يساهم بشكل مباشر في إنشاء وتمويل المدارس والمراكز التعليمية والجامعات، مما يعزز الوصول للتعليم، كما أن استخدام عائدات الأوقاف لتقديم منح دراسية للطلبة الأقل حظاً من أقرانهم يسهل عليهم مواصلة التعليم العالي.

فضلاً عن أن استخدام عائدات الأوقاف لدعم المراكز البحثية يساهم في تعزيز الابتكار وتطوير المعرفة النظرية والتطبيقية، ويعزز من قدرة الهيئات والمؤسسات في إجراء الأبحاث العلمية والتربوية لتطوير منظومات التعليم وحل العقبات التي تقف أمامها.

وفي الوقت ذاته يسهم التعليم الوقفي في توفير فرص لتأهيل القوى العاملة مما يلبي متطلبات سوق العمل من المهارات العمالية ويعزز النمو الاقتصادي، فضلاً عن إمكانية دعمه لبرامج ريادة الأعمال مما يشجع الطلبة على إنشاء مشاريعهم الخاصة، والتي بدورها تسهم في نمو الاقتصاد المحلي.

إن من أبرز إسهامات التعليم الوقفي، التعليم القيمي لأفراد المجتمع وجماعته، إذ يساهم التعليم الوقفي بنشر القيم الأخلاقية الحميدة والاجتماعية مثل نشر أهمية معايير المشاركة المجتمعية والتعاون والتكافل والمسؤولية الاجتماعية بشكل عملي وإيجابي، إلى جانب دوره بتعزيز الهوية الثقافية والدينية بين أفراد المجتمع وفئاته، بتوفير مصدر مستدام لتمويل التعليم، وما يترتب عليه من إنشاء المؤسسات والبرامج التعليمية التي تعكس القيم الاجتماعية الإيجابية والمبادرات التنموية، كما أنه يساهم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف الرابع المتعلق بتوفير فرص التعليم الجيد للجميع بهدف تحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات على حد سواء.

وبصورة عامة يظهر أن التعليم الوقفي من أهم أساليب استثمارات التنمية المستدامة، لدوره في تحسين فرص الوصول إلى التعليم بشكل متكافئ وعادل لأفراد المجتمع وفئاته كافة، ولما يحققه تمويله المستدام من دعم للمؤسسات التعليمية والبحثية، وما يحدثه من أثر في النمو الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن كون التعليم الوقفي أداة تعزيز لقدرة المجتمعات على مواجهة التحديات المستقبلية، إذ يساعد بتقليص الاعتماد على التبرعات المتقطعة أو الميزانيات الحكومية غير المستقرة، ويعزز تنويع مصادر التمويل لمنظومات التعليم ومؤسساته المختلفة،

كما يعمل على تعزيز المشاركة المجتمعية وبتّ روح التعاون والتكافل والتي هي مرتكز أساسيّ مستمدّ من سماحة ديننا الحنيف وتعاليمه، إذ يعزّز التعاون بين القطاعين الرسمي والمدني، ممّا يعني تعزيز التماسك المجتمعيّ الإيجابي وتعميق استدامة التعليم وجودته، والمساهمة ببناء مجتمعات مستقرة متماسكة وآمنة.

وخلاصة القول: إنّ الوقف التعليميّ مورد تتجلّى فيه أسْمى معاني الإنسانية، إذ يلتقي كرم العطاء مع نور المعرفة ليشكّلًا منارة تضيء درب الأجيال، فهو ليس مجرد استثمار ماليّ، بل هو استثمار في روح المجتمع وعقله، استثمار يؤسّس لنهضة علمية تتجدّد مع كلّ جيل وتزداد عطاءً مع مرور الأزمنة.